

سياسات تمويل رأس المال العامل وانعكاسها على الربحية المصرفية
(بحث تطبيقي لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)
*Working Capital Financing Policies and its Reflection on
the Banking Profitability (An Applied Research on a
Sample of Banks listed on Iraqi Stock Exchange)*

أ.م.د. تهاني مهدي الياسري^(١)
Assist. Prof. Tahani Mahdi AL-Yasseri
حسن هادي كهو راضي^(٢)
Hasan Hadi Kahoo Radhi

المستخلص

تناول البحث سياسات تمويل رأس المال العامل وانعكاسها على الربحية المصرفية في اربعة مصارف تجارية عراقية وهي (مصرف الائتمان، مصرف بابل، مصرف سومر، مصرف الخليج) ولمدة ثمان سنوات من (٢٠٠٩ الى ٢٠١٦)، وهدف الى دراسة واقع حال سياسات تمويل رأس المال العامل في المصارف عينة البحث والخروج بنتائج وتوصيات تساعد الادارة المالية فيها لأدراك طبيعة العلاقة بين التمويل قصير وطويل الاجل لمكونات رأس المال والربحية، عن طريق معرفة مدى وجود علاقة أثر لنسب تمويل رأس المال العامل قصير وطويل الاجل على الربحية المصرفية والتي عبر عنها بـ (معدل العائد على حق الملكية و معدل العائد على الموارد المتاحة). وبالاعتماد على عدد من المقاييس والاساليب الاحصائية التي تم إيجاد قيمها بواسطة البرامج المكتبية والاحصائية الخاصة بالحاسبة الالكترونية وهي (spss-V18) وبرنامج (Excel٢٠١٠)، توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها: وجود علاقة اثر لنسب تمويل رأس المال العامل قصير وطويل الاجل على مؤشرات الربحية المعتمدة بالبحث، وان باستطاعة المدير المالي بالمصرف ان يحقق الربحية الملائمة له على وفق مؤشرات البحث المستخدمة عن طريق اتباع سياسة تمويلية معتدلة. فيما اوصى البحث بالتركيز على سياسات

١- جامعة كربلاء/ كلية الإدارة والاقتصاد.

٢- جامعة بغداد/ المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

تمويل رأس المال العامل في المصارف بوصفها موضوعاً حيويًا واستراتيجيًا نظرًا لما لها من دور كبير في تحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها.

Abstract

The study dealt with the policies of financing working capital and its reflection on the profitability of banking in four Iraqi commercial banks (Credit Bank, Bank of Babylon, Sumer Bank, Gulf Bank) for eight years (2009 to 2016) The aim of this study is to study the reality of the working capital financing policies in the banks. The sample of the research and exit the results and recommendations that help the financial management to understand the nature of the relationship between the short and long term financing of the capital components and profitability By examining the extent to which the effect of short- and long-term working capital ratios on bank profitability is related to the rate of return on equity and the rate of return on available resources). And based on a number of statistical measures and methods that have been found by the statistical and electronic programs of the electronic calculator (spss-V18) and the program (2010Excel) The study reached a number of conclusions, the most important of which is: The relationship of the effect of the short and long term working capital ratios on the profit indicators approved by the research and that the bank's financial manager can achieve the appropriate profitability according to the research indicators used by adopting a moderate financing policy. The study recommended focusing on the working capital finance policies in banks as a vital and strategic issue because of their great role in achieving the goals that have been created for them.

المقدمة

يشكل رأس المال العامل أهمية كبيرة في موجودات منشآت الأعمال عموماً والمصارف التجارية بشكل خاص، لذا يحظى باهتمام الإدارات فيها، لما له من دور في تنشيط أعمالها ومن أجل تحقيق أهدافها إذا ما أحسنت إدارته، ومن جهة أخرى فإن الربحية المصرفية تعد من الأهداف الاستراتيجية لمنشآت الأعمال عموماً والمصارف التجارية خصوصاً والتي تسعى إدارة المنشآت إلى تحقيقها من خلال سياساتها التمويلية والاستثمارية في رأس المال العامل بما يضمن رضا المالكين عنها ويحقق لها مركزاً تنافسياً في السوق، وعليه جاء هذا البحث لتسليط الضوء على سياسات تمويل رأس المال العامل وما يمكن أن تساهم فيه من أجل تحقيق ربحية مرضية لإدارة منشآت الأعمال ومالكها.

المبحث الأول

أولاً: منهجية البحث

١ - مشكلة البحث Research Problem

يمكن تمثيل مشكلة البحث بالسؤالين التاليين:

أ- هل يؤثر حجم التمويل في صير الاجل في الموجودات المتداولة والتي تشكل بإجمالها، إجمالي رأس المال العامل في العائد المتحقق للمصارف.

ب- ما مدى وجود أثر للتمويل طويل الاجل في الموجودات المتداولة والتي تشكل بإجمالها، إجمالي رأس المال العامل في العائد المتحقق للمصارف.

٢ - أهمية البحث Research Importance

تتبع أهمية البحث في تناوله لموضوع حيوي ومهم في حقل الإدارة المالية وهو رأس المال العامل وسياسات التمويل فيه ومدى مساهمتها في تحقيق الربحية المطلوبة، وفي محاولة إثارة اهتمام منشآت الاعمال عموماً والمصارف التجارية المبحوثة خصوصاً في تناولها لمثل هذا الموضوع، ومن ثم زيادة إدراك المديرين الماليين فيها لمفهوم سياسات تمويل رأس المال العامل وأهميتها والدور الذي من الممكن ان تقوم به في تحقيق الربحية المستهدفة.

٣ - اهداف البحث Research Objectives

أ- دراسة واقع حال سياسات تمويل رأس المال العامل في بعض المصارف التجارية العراقية والخروج بنتائج وتوصيات تساعد الادارة المالية فيها لأدراك طبيعة العلاقة بين التمويل قصير وطويل الاجل لمكونات رأس المال العامل والربحية.

ب- تحديد العلاقة بين حجم التمويل قصير وطويل الاجل في رأس المال العامل والعائد المتحقق للمصارف عينة البحث.

٤ - فرضيات البحث Research Hypotheses

يقوم البحث على فرضيتين رئيسيتين وهما:

الفرضية الرئيسية الاولى:

"عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لسياسات تمويل رأس المال العامل قصير الاجل على الربحية بالمصارف التجارية عينة البحث". وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل رأس المال العامل في صير الاجل على معدل العائد على حق الملكية في المصارف التجارية عينة البحث.

ب- عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل رأس المال العامل قصير الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة في المصارف التجارية عينة البحث.

الفرضية الرئيسية الثانية:

"عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لسياسات تمويل رأس المال العامل طويل الاجل على الربحية بالمصارف التجارية عينة البحث". وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

أ- عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على حق الملكية في المصارف التجارية عينة البحث.

ب- عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة في المصارف التجارية عينة البحث.

المبحث الثاني

اولاً: الاساس المفاهيمي لرأس المال العامل

١ - مفهوم رأس المال العامل *Concept of Working capital*

ولكي نعطي توضيحاً لمفهوم رأس المال العامل لابد من الاشارة الى ان الفكر المالي المعاصر قد استخدم اصطلاحين شاعا استعمالهما من قبل الكتاب والمهتمين بهذا المجال، احدهما يطلق عليه بأجمالي رأس المال العامل والثاني صافي رأس المال العامل، وفيما يلي توضيح لكل منهما:

أ- اجمالي رأس المال العامل *Gross of Working Capital*

يعرف اجمالي رأس المال العامل بأنه مجموع الموجودات المتداولة التي عادة ما تتحول الى نقد خلال العام وتتضمن هذه الموجودات بالإضافة الى النقدية ذاتها الاستثمارات المؤقتة، الذمم، والمخزون السلعي (هندي، ٢٠٠٤: ١٩٣). وهو على حد تعبير (الحيالي، ٢٠٠٧: ٢٤٥). وعرف ايضاً بأنه اجمالي الموجودات المتداولة بينودها الطبيعية عمله وعائدية ملكيته (الحيالي، ٢٠٠٧: ٢٤٥). وعرف ايضاً بأنه اجمالي الموجودات المتداولة بينودها المختلفة المستخدمة في المنشأة والتي يمكن ان تتحول من شكل الى اخر خلال فترة زمنية قصيرة لا تتعدى السنة الواحدة (٦٣٨: ٢٠٠٨، Jitman). فيما اشار (Brigham, Houston) الى ان اجمالي رأس المال العامل هو ببساطة الموجودات المتداولة المستخدمة في العمليات (Brigham & Houston, 2009, 513). واستناداً لما تقدم يمكن للباحث تعريف اجمالي رأس المال العامل بأنه مجموع الاستثمارات المالية قصيرة الاجل التي تتحول الى نقدية خلال العام وتشمل النقد والاوراق المالية قصيرة الاجل والحسابات المدينة والمخزون السلعي.

ب- صافي رأس المال العامل *Net Working Capital*

إن مصطلح صافي رأس المال العامل هو التحديد الأكثر استخداماً في مجال الادارة المالية، اذ طال استعماله من قبل المحاسبين، وتؤكد الكثير من الاحصاءات المنشورة ذات القيمة الهامة بهذا الصدد تعتمد في تحليلها على صافي رأس المال العامل باعتباره ناتج طرح المطلوبات المتداولة من الموجودات المتداولة (الزبيدي، ٢٠٠٤: ٣٣٦-٣٣٧). أذ يشير صافي رأس المال العامل الى الموجودات المتداولة مطروح منها جميع المطلوبات المتداولة ويمثل ذلك الجزء من الاستثمارات في الموجودات المتداولة التي جرى تمويلها بمصادر تمويل طويلة الاجل (Ehrhardt & Brigham, ٢٠١١: ٦٤٢) و (العامري، ٢٠١٣: ١٧٢). ويرى الكاتبان (Zutter &

(Gitman) ان صافي راس المال العامل يمثل الفرق بين موجودات المنشأة الحالية و مطلوباتها الحالية، وعندما تتجاوز الموجودات المتداولة المطلوبات المتداولة فان لدى المنشأة راس مال عامل موجب، وعندما تكون الموجودات المتداولة اقل من المطلوبات المتداولة يكون لدى المنشأة صافي راس مال عامل سالب (Gitman & Zutter 601, 2012).

يمكن للباحث تعريف صافي راس المال العامل بأنه الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة، فاذا كان الفرق موجبا فقد تم تمويله من مصادر تمويل طويلة الاجل او مصادر تمويل قصيرة الاجل اذا كان سالبا، ويعد مؤشرا لسيولة المنشأة ومتانة مركزها المالي.

ولا بد من الاشارة الى انه عندما يستخدم المحاسبون مصطلح " رأس المال العامل"، فإنهم يشيرون عموما إلى صافي رأس المال العامل، وهو الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة. من ناحية أخرى، يعني المحللون الماليون الموجودات المتداولة عندما يتحدثون عن رأس المال العامل. ولذلك ينصب تركيزهم على رأس المال العامل الإجمالي. أي النقدية والأوراق المالية القابلة للتداول والمدينون والمخزون (الموجودات المتداولة) (Van Horne & Wachowicz, 2009: 206).

٢- أهمية راس المال العامل Importance of working Capital

أ- يشكل راس المال العامل بمكوناته نسبة كبيرة من مجموع موجودات المنشأة وخاصة في المنشآت الصناعية التي تحتفظ براس مال عامل يزيد على نصف موجوداتها، وان هذه الموجودات في تغير وتقلب مستمرين مما يجعل المدير المالي يكرس معظم وقته وقراراته لإدارة هذه الموجودات (العامري، ٢٠١٣: ١٧٥).
ب- ترجع أهمية راس المال العامل الى ان القرارات الخاصة بشأنها لا تحتل التأجيل، فبينما يمكن تأجيل الاستثمار في الاصول الثابتة، فان تأجيل الاستثمار في الاصول المتداولة قد يلحق بالمنشأة اضرارا جسيمة
ت- تزداد أهمية راس المال العامل بالنسبة للمنشآت صغيرة الحجم وكذلك المنشآت حديثة العهد. ونظرا للصعوبة التي تواجهها تلك المنشآت في الحصول على احتياجاتها من التمويل طويل الاجل، فأنها قد تضطر الى الاعتماد على مصادر التمويل قصيرة الاجل في تمويل الموجودات الثابتة.
ث- التأثير المباشر لراس المال العامل على سيولة وربحية المنشآت، فالمزيج المناسب من مكونات راس المال العامل يحافظ على سيولة المنشأة من حيث امكانية تحويل هذه المكونات الى نقد دون خسارة وفي الوقت نفسه يؤثر على ربحية المنشأة حيث ان تمويل الزيادة في راس المال العامل يحمل المنشأة تكاليف التمويل من ضمنها الفائدة (هندي، ٢٠٠٤: ١٩٤-١٩٥).

٣- سياسات رأس المال العامل Working Capital Policies

في سبيل قيام المنشأة من خلال الادارة المالية فيها باتخاذ القرارات التمويلية والاستثمارية المتعلقة بكيفية تحديد مكونات راس المال العامل، فان هناك مجموعة من الطرق والاساليب التي يمكن ان تلجا اليها وتعتمد عليها في سبيل الوصول الى تحقيق المستوى الامثل للتمويل والاستثمار من وجهة نظرها وفي ضوء الاهداف التي تسعى الى تحقيقها وهو ما يطلق عليه (سياسات راس المال العامل).

وعليه تعرف سياسات رأس المال العامل على أنها مجموعة الطرائق والاساليب المتعلقة بالمستويات المستهدفة للاستثمار في الموجودات المتداولة وكذلك الكيفية المستهدفة لتمويل تلك الموجودات (البرزنجي، ٢٠١٥: ١٨٩). وعرفها (الشواورة) على أنها القرارات التي تتعلق بالموجودات والمطلوبات المتداولة وذلك من جوانب (البند التي تتكون منها، الكيفية التي تستعمل بها هذه البنود، اثر تركيبتها على العوائد والمخاطر). حيث ان سياسات رأس المال العامل الناجحة تعد ضرورية على المدى الطويل لنمو المنشأة وبقائها، وإذا لم يتوفر لدى المنشأة رأس المال العامل اللازم لزيادة انتاجها ومبيعاتها فأثما سوف تخسر العديد من فرص زيادة الانتاج والمبيعات والارباح، وبالوقت نفسه فإذا كانت الشركة تحتفظ بمستوى رأس مال عامل يزيد عن احتياجاتها فأثما سوف تتعرض الى المخاطر. لذلك ينبغي العمل على ضرورة الموازنة بين حجم رأس المال العامل ورأس المال الثابت (الشواورة، ٢٠١٣: ١٤٢-١٤٣).

من خلال ما ذكر يعرف الباحث سياسات رأس المال العامل بأنها مجموعة من المبادئ والخطط التي تتخذها الادارة المالية في المنشأة في سبيل تحديد مسار العمل في التعامل مع الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة.

وتتضمن ادارة رأس المال العامل نوعين من السياسات الهامة التي تتطلب من الادارة المالية الاهتمام بها وهما (سياسات الاستثمار وسياسات التمويل) حيث ان اي من هذه السياسات يتضمن الهدفين الاساسيين للإدارة المالية وهما (العائد والمخاطرة) والمقصود بالمخاطرة هي مخاطرة السيولة، لذلك فان عملية اتخاذ القرار فيما يتعلق بهاتين المجموعتين من السياسات هي عبارة عن عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة، فالقرار الذي يزيد العائد (الربحية) يكون على حساب فقدان السيولة، اي زيادة المخاطرة التي تتعرض لها الشركة والعكس (العامري، ٢٠١٣: ١٧٢-١٧٣) وفي هذا البحث سوف يتم التطرق الى سياسات تمويل رأس المال العامل وكما يلي:

سياسات التمويل *Financing Policies*

إنَّ القرار الرئيسي في مجال التمويل لمكونات رأس المال العامل يتمثل في الاختيار بين استخدام التمويل قصير الاجل مقابل التمويل طويل الاجل. وان تحديد مزيج التمويل قصير الاجل وطويل الاجل لتمويل استثمارات المنشأة هو عبارة عن عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة، وبالتالي فان اختيار هيكل استحقاق التمويل يعتمد على علاقة التفضيل ما بين المخاطرة والعائد الخاص بالإدارة، أذ ويقسم التمويل حسب اجل الاستحقاق الى تمويل طويل الاجل حيث يتضمن قروض طويلة الاجل، التمويل بحق الملكية ورأس المال والارباح المحتجزة، اما التمويل قصير الاجل فيشمل التسهيلات الائتمانية (الحسابات الدائنة)، التأخر في دفع المستحقات (ضرائب ورواتب واجور ونفقات اخرى)، والقروض قصيرة الاجل من المصارف (الميداني، ٢٠١٠: ٢١١-٢١٢).

وتنطوي سياسة المفاضلة بين التمويل طويل الاجل والتمويل قصير الاجل على المبادلة بين المخاطرة والعائد. فمن حيث المخاطرة، فان مخاطرة التمويل بالقروض قصيرة الاجل تكون اعلى من مخاطرة التمويل قصير الاجل، والسبب في ذلك يرجع هنا الى انه كلما قصرت استحقاقات ديون المنشأة كلما ازدادت مخاطرة عدم توفر السيولة النقدية لدى المنشأة لمواجهة دفعات الفائدة وتسديد القرض وبالعكس يحدث كلما طالت استحقاقات ديون المنشأة كلما انخفضت مخاطر عدم توفر السيولة. اما فيما يخص العائد فان التمويل قصيرة

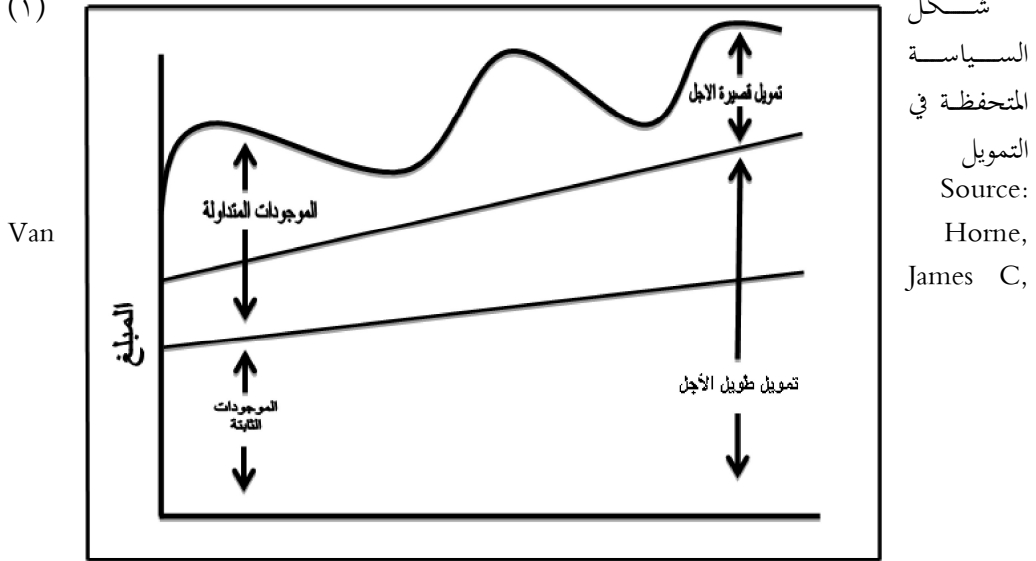
الاجل اقل تكلفة من التمويل طويل الاجل وبالتالي فهو اكثر ربحية (الحري، ٢٠١٥: ٩٤). وهناك ثلاث سياسات بديلة لمزيج التمويل القصير والطويل الاجل لتمويل رأس المال العامل وهي:

أ- السياسة المتحفظة *Conservative Policy*

في ظل هذه السياسة تمول المنشأة جميع موجوداتها الثابتة والموجودات المتداولة الدائمية وجزء من الموجودات المتداولة المؤقتة بمصادر تمويل طويلة الاجل، والجزء المتبقي من الموجودات المتداولة المؤقتة فيتم تمويله بمصادر التمويل قصيرة الاجل، وفي هذه الحالة فان المنشأة تستخدم مقادير صغيرة من القروض قصيرة الاجل لمواجهة التقلبات المؤقتة في الموجودات المتداولة (ويستون وبرجام، ٢٠١٦: ٣٧٣ - ٣٧٤).

وان اتباع هذه السياسة يخفض المخاطرة الى اقصى حد، وانخفاض المخاطرة يأتي من عدم الالتزام بدفع اصل المبلغ في الاجل القصير، والفائدة تكون ثابتة لا تتغير لعدد من السنين ولا توجد مخاطر سيولة، ولكنها مكلفة لان الجزء الاعظم من التمويل طويل الاجل، وهذا التمويل عالي الكلفة مما ينعكس على تدني العائد، اي ان هذه السياسة هي الادنى في العائد والمخاطرة (عبد، ٢٠١٢: ١٠٩). ويمكن توضيح السياسة المتحفظة من خلال الشكل الاتي:

(١)

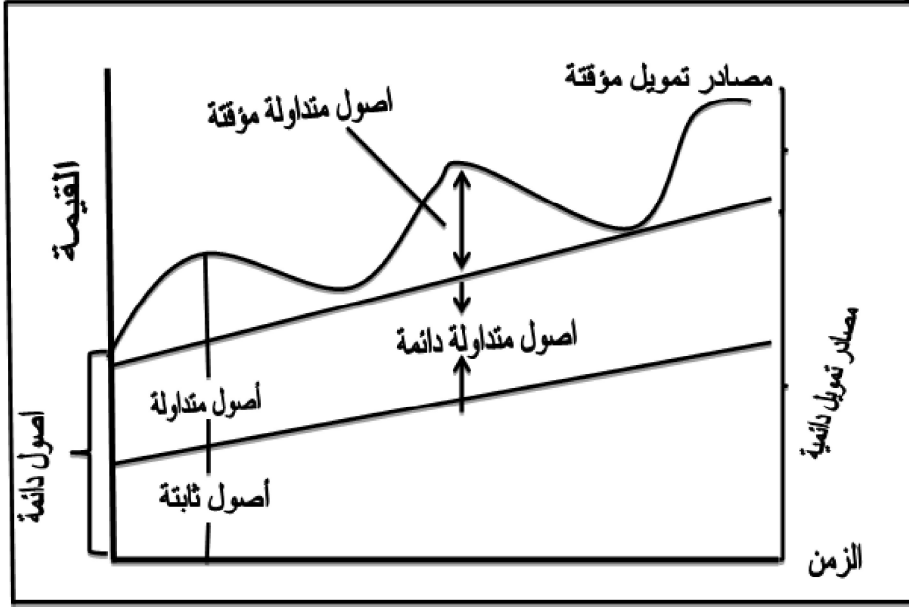


&Wachowicz, John M, "Fundamentals of Financial Management, Pearson Education Limited Edinburgh Gate Harlow Essex CM20, 2009, P.213.

ب- السياسة المعتدلة *Moderate Policy*

تشير نظريات العمل الخاصة بتمويل رأس المال العامل على أساس هذه السياسة على مبدأ متعارف عليه في الفكر المالي يسمى بمبدأ التغطية، وحدود هذا المبدأ في التمويل: أن كل موجود داخل المنشأة يمول بمصدر تمويل يتلاءم وطول الحاجة إليه، ويعني ذلك بضرورة مواءمة توقيت التدفقات النقدية المتولدة من أي موجود مع توقيت استحقاق مصادر التمويل المستخدمة في تمويله. وطبقاً لهذه السياسة فإن الاستثمارات القصيرة الأمد ينبغي تمويلها بمصادر تمويل قصيرة الأمد، بينما الاستثمارات في رأس المال العامل الدائم وكذلك

الاستثمارات في الموجودات الثابتة ينبغي تمويلها بمصادر تمويل طويلة الأجل (الزبيدي، ٢٠٠٤: ٣٤٥). كما موضح في الشكل الآتي:



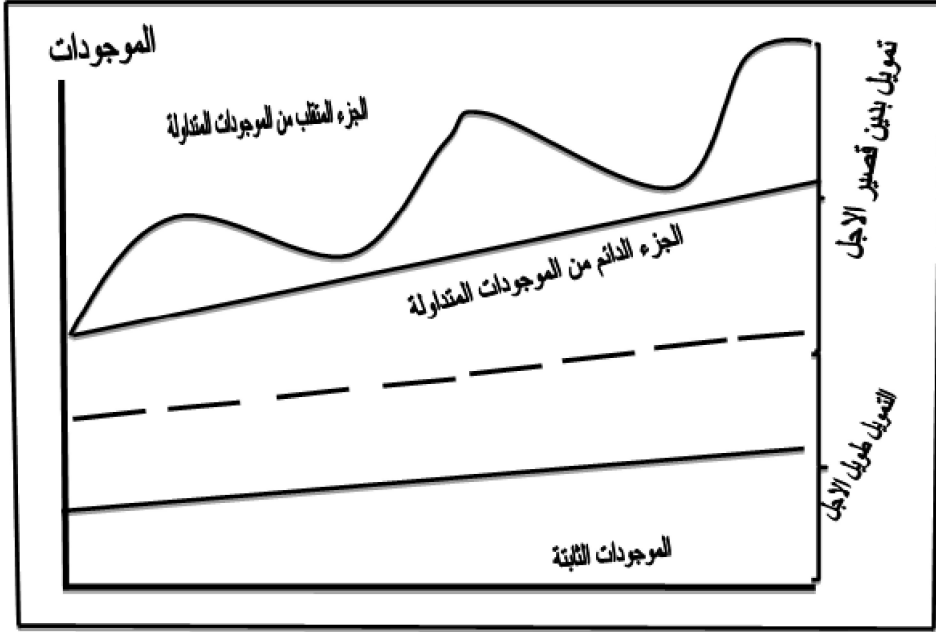
شكل (٢) سياسة التمويل المعتدلة "مبدأ التغطية"

المصدر: هندي، منير ابراهيم "الادارة المالية- مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٤، ص ٢٠٨.

ت- السياسة المغامرة *Aggressive Policy*

بموجب هذه السياسة يجري تمويل جميع الموجودات الثابتة وجزء من الموجودات المتداولة الدائمة بمصادر تمويل طويلة الأجل، أما الجزء الآخر من الموجودات المتداولة الدائمة وجميع الموجودات المتداولة المؤقتة فتمول بمصادر تمويل قصيرة الأجل، إذ أن هذه السياسة تستخدم التمويل قصير الأجل في تمويل رأس المال العامل المؤقت وجزء من الدائم، ويمتاز التمويل قصير الأجل بكلفة أقل ومخاطرة عالية، ولهذا فإن هذه السياسة تتصف بزيادة العائد وارتفاع المخاطرة بالوقت نفسه، وتنتج مخاطرة هذه السياسة من تقلبات سعر الفائدة وعدم إمكانية تجديد القرض وتقلبات الوضع المالي والاقتصادي (العامي، ٢٠١٣: ٢٩٠). ويصور الشكل الهندسي أدناه حدود هذه السياسة:

شكل (٣) السياسة المغامرة في التمويل



المصدر: الميداني، محمد أيمن عزت، "الادارة التمويلية في الشركات"، الطبعة السادسة، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠، ص ٢١٥.

ثانيا: الربحية

١ - مفهوم الربحية Concept of profitability

هي مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة النسبية بين الارباح والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الارباح، وتهدف هذه النسبة الى قياس قدرة الادارة على الكسب ومدى الكفاءة في تحقيق الارباح الصافية، وتعد احد المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرون الحاليون والمتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، باعتبار ان الربحية هي اكثر النسب مصادقية في تحديد قابلية الشركة على تحقيق الارباح من الانشطة التي تمارسها (الحياي، ٢٠٠٧: ١٤٨). وأشار (Zala) الى ان كلمة الربحية (Profitability) تتكون من كلمتين هما (Profit) الربح ويعني الدخل المتحقق من خلال ممارسة نشاطات الاعمال خلال فترة زمنية معينة و (Ability) وتعني القدرة وتشير الى قدرة المصرف على توليد الارباح، وقوة الاداء التشغيلي والمالي له، وتعرف مجتمعة على أنها قدرة استثمار معين على كسب عائد من استخدامه، (Zala، ٢٠١٠: ٦٥). وتعد الربحية مؤشرا واضحا في السوق المصرفية تعبر عن الوضع التنافسي للمصرف وجودة ادارته وقدرته على تحمل المخاطر وزيادة راس ماله (٨١: ٢٠٠٣، Bratanovic & Greuning).

تأسيا على ما تقدم يعرف الباحث الربحية في المصارف على انها مصطلح نسبي يعبر عن العلاقة بين النتائج المتحققة والوسائل المستخدمة في تحقيقها خلال فترة زمنية معينة، فهي بمثابة المقياس للكفاءة النسبية الناتجة عن مدى تحقيق النتائج من خلال استغلال الوسائل المتاحة استغلالا امثل.

٢- مقياس الربحية Profitability Measurement

أ- معدل العائد على الاستثمار: *Return on investment (ROI)*

يسمى كذلك معدل العائد على الموجودات (Return on Assets, ROA) اذ يقيس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الارباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، وتسعى الإدارة دائما الى زيادة العائد على الاستثمار، بعده المقياس لربحية كافة استثمارات الشركة القصيرة وطويلة الاجل وارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات المصرف الاستثمارية والتشغيلية، وبحسب بالمعادلة الآتية: (العامري، ٢٠١٣: ٨٨).

صافي الربح بعد الضريبة

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

اجمالي الموجودات

ب- معدل العائد على حق الملكية *Rate Of Return On Equity (ROE)*

يقيس هذا المؤشر كفاءة الإدارة في استغلال اموال الملاك وقدرة هذه الاموال على توليد الارباح، بمعنى اخر ان هذا المعدل يقس ربحية الدينار الواحد المستثمر من قبل الملاك، وكلما زادت قيمة هذا المعدل، دل ذلك على كفاءة الإدارة في استغلال اموال الملاك لضمان عائد مرضي لهم، والعكس يحصل (الزبيدي، ٢٠١١: ٢١٤).

ويحسب معدل العائد على حقوق الملكية كما مبين ادناه:

صافي الربح بعد الضريبة

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية (رأس المال المدفوع+الاحتياطيات+الارباح المحتجزة)}} \times 100\%$$

حق الملكية (رأس المال المدفوع+الاحتياطيات+الارباح المحتجزة)

ت- معدل العائد على الودائع *(ROD) Rate Of Return On Deposits*

ويشير الى مدى قدرة المصرف على تكوين الارباح من ودائعه، ويستخدم لقياس مدى نجاح الإدارة في توليد الارباح من الودائع التي استطاعت الحصول عليها (سعيد، ٢٠١٣: ١١٨)، وبحسب بالصيغة الآتية:

صافي الربح بعد الضريبة

$$\text{معدل العائد على الودائع} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100\%$$

مجموع الودائع

ث- معدل العائد على الاموال المتاحة *Rate Of Return On Resources (ROR)*

ويتم حسابه من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على كل من حقوق الملكية ومجموع الودائع، ويظهر هذا المعدل نسبة صافي الارباح المتحققة الى مجموع كل من حقوق الملكية والودائع وكما موضح في الصيغة ادناه: (سعيد، ٢٠١٣: ١١٨).

صافي الربح بعد الضريبة

معدل العائد على الاموال المتاحة = $\frac{\text{حقوق الملكية} + \text{مجموع الودائع}}{\% ١٠٠ \times}$

ج- معدل العائد على الموارد المتاحة *Rate of return on available resources*

يتم حساب معدل العائد على الموارد المتاحة من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على الموارد المتاحة، ويبين هذا المعدل نسبة صافي الارباح المتحققة الى مجموع المطلوبات، وكما مبين ادناه (ابو حمد وقدوري، ٢٠٠٥: ٣٥٤).

صافي الربح بعد الضريبة
معدل العائد على الموارد المتاحة = $\frac{\text{مجموع المطلوبات}}{\% ١٠٠ \times}$

المبحث الثالث: اختبار فرضيات البحث

خصص هذا المبحث لأجراء التحليل الاحصائي لمتغيرات البحث واختبار فرضياته وبيان مدى قبول هذه الفرضيات أو عدم قبولها، وتحليل علاقة الأثر لمؤشرات المتغير المستقل المتمثل بسياسات تمويل راس المال العامل هي (نسبة تمويل راس المال العامل ق صير الاجل "X1" ونسبة تمويل راس المال العامل طويل الاجل "X2")، في مؤشرات المتغير التابع والمتمثلة بالربحية الم صرفية ومؤشراتها هي (معدل العائد على حق الملكية "Y1"، ومعدل العائد على الموارد المتاحة "Y2")، بالاعتماد على عدد من المقاييس والاساليب الاح صائية التي تم إيجاد قيمها بواسطة البرامج المكتبية والاح صائية الخاصة بالحاسبة الالكترونية وهي (spss-V18) وبرنامج (Excel ٢٠١٠)، وكالاتي:

أولاً: التحليل الاحصائي لعلاقة الأثر لنسبة تمويل راس المال العامل قصير الاجل (X1) على مؤشرات الربحية الم صرفية (Y)

لاختبار الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على "عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لسياسات التمويل ق صير الآجل لراس المال العامل على الربحية بالم صارف التجارية عينة البحث". والتي تفرعت منها الفرضيات الفرعية الاتية:

- ١- عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل راس المال العامل ق صير الاجل على معدل العائد على حق الملكية في المصارف التجارية عينة البحث.
- ٢- عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل راس المال العامل ق صير الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة في المصارف التجارية عينة البحث. لذا سيتم اختبار كل فرضية فرعية على حدة وبيان قبولها او عدم قبولها في المصارف عينة البحث.

١- تحليل اثر تمويل رأس المال العامل قصير الاجل (X1) في معدل العائد على حق الملكية (Y1):
لتحقيق الاختبار والتحليل للفرضية الفرعية الاولى المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تعني بعدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل راس المال العامل ق صير الاجل على معدل العائد على حق الملكية في

المصارف التجارية عينة البحث. باستخدام الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear) واختبار (f) ومستوى المعنوية، قد ظهرت نتائجها في الجدول ادناه:

جدول (١) علاقة الاثر لنسبة تمويل رأس المال العامل في صير الاجل (X1) على معدل العائد على حق الملكية (Y1) للمصارف عينة البحث.

ت	اسم المصرف	(Constant)-a	b	f	Sig	R ²	القرار
١	مصرف الائتمان	-5.417	0.194	4.381	0.081	0.422	غير معنوية
١	مصرف بابل	-1.156	0.102	13.253	0.011	0.688	معنوية
٢	مصرف سومر	0.909	0.021	0.017	0.901	0.003	غير معنوية
٣	مصرف الخليج	-6.168	0.220	0.645	0.453	0.097	غير معنوية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (spss-V18) وبرنامج (Excel2010).
من العمود الثالث والرابع في الجدول اعلاه يتم استخراج معادلة خط الانحدار بين المتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية) الذي جرى ترميزه بالرمز (Y1)، والمتغير الرئيسي (نسبة تمويل رأس المال العامل قصير الاجل) والذي رُمز بالرمز (X1)، ومعادلة الانحدار الخطي كالآتي:

$$Y_1 = a + bX_1$$

وفيما يأتي القيم لمعادلة الانحدار:

م مصرف الائتمان: معدل العائد على حق الملكية = $-5.417 + 0.194$ (نسبة تمويل رأس المال العامل قصير الاجل). وتطبق المعادلة على بقية المصارف عينة البحث لاستخراج معادلة خط الانحدار لها.

في العمود الثالث من الجدول (١) ظهرت قيمة الحد الثابت (a) والذي يعني ان هناك وجود لنسبة تمويل رأس المال العامل في صير الاجل بمقدار (-5.417) لم مصرف الائتمان حتى وان كان مقدار نسبة معدل العائد على حق الملكية يساوي صفراً، وينطبق هذا على باقي المصارف التجارية الاخرى عينة البحث، اما العمود الرابع من الجدول (١) ففيه ظهرت قيمة معامل التغير (b) والتي تعني ان مقدار التغير في قيمة المتغير المستقل (X1) بمقدار وحدة واحدة (١) يؤدي الى حدوث تغيرات في قيمة معدل العائد على حق الملكية (Y1) في المصارف عينة البحث ولكن بدرجات متفاوتة بمقدار قيمة (b)، اذ تحقق التغير الموجب في المصارف عينة البحث جميعا وبلغت قيمة (b) (0.194، 0.102، 0.021، 0.220) على التوالي، مما يعني ان التغير وبمقدار وحدة واحدة في نسبة تمويل رأس المال العامل في صير الاجل يؤدي الى تغير في نسبة معدل العائد على حق الملكية وبزيادة بمقدار (0.194) في مصرف الائتمان و(0.102) لم مصرف بابل و(0.021) لم مصرف سومر و(0.220) لم مصرف الخليج، اما قيمة معامل التأثير (f) فقد كانت موجبة في جميع المصارف، مما يعني وجود علاقة تأثير بين المؤشرين وكانت ذو دلالة معنوية واحصائية في مصرف بابل فقط، لكون قيمة (Sig) مستوى الدلالة المحسوب له اقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمد بالبحث والبالغ (0.05)، اما باقي المصارف التجارية

عينة البحث فقد كان التأثير غير ذات دلالة معنوية فيها، لكون قيمة (Sig) المحسوبة أكبر من مستوى الدلالة المعتمد بالبحث، وفي العمود السابع من الجدول (١) ظهرت نتائج معامل التحديد (R^2) والذي يفسر درجة تأثير نسبة تمويل رأس المال العامل ق صير الاجل على معدل العائد على حق الملكية، حيث بلغ اعلى معدل تفسير في مصرف بابل وكان قدره (0.688) والذي يعني ان المتغير المستقل (X_1) استطاع ان يفسر (68.8%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y_1) وان (31.2%) من التباينات ترجع الى عوامل اخرى. اما قل معدل تفسير فكان في مصرف سومر اذ بلغ (0.003)، مما يعني ان ما يفسره المتغير (X_1) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y_1) في هذا المصرف هي (0.3%) وان (99.7%) تعود لعوامل اخرى، في حين بين العمود الاخير من الجدول (1) نوع علاقة التأثير فيما اذا كانت معنوية او غير معنوية.

2- تحليل اثر نسبة تمويل رأس المال العامل قصير الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة.

الاختبار وتحليل الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل رأس المال العامل ق صير الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة في المصارف عينة البحث. باستخدام الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear) واختبار (f) ومستوى المعنوية والتي ظهرت نتائجها في الجدول (٢):

جدول (٢) علاقة الاثر لنسبة تمويل رأس المال العامل ق صير الاجل (X_1) على معدل العائد على الموارد المتاحة (Y_2) للمصارف عينة البحث.

ت	اسم المصرف	(Constant)-a	b	F	Sig	R^2	القرار
١	مصرف الائتمان	3.204	0.007	0.022	0.888	0.004	غير معنوية
٢	مصرف بابل	8.186	-0.086	4.828	0.070	0.446	غير معنوية
٣	مصرف سومر	6.774	-0.104	0.142	0.719	0.023	غير معنوية
٤	مصرف الخليج	13.891	-0.128	0.405	0.548	0.063	غير معنوية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (spss-V18) وبرنامج (Excel2010). من الجدول اعلاه يتم استخراج معادلة خط الانحدار بين المتغير التابع (معدل العائد على الموارد المتاحة) الذي جرى ترميزه بالرمز (Y_2)، والمتغير الرئيسي (نسبة تمويل رأس المال العامل قصير الاجل) والذي رُمز بالرمز (X_1)، من خلال المعادلات الظاهرة في العمود الثالث والرابع، وان معادلة الانحدار الخطي هي:

$$Y_2 = a + bX_1$$

وفيما يأتي القيم لمعادلة الانحدار:

م مصرف الائتمان: معدل العائد على الموارد المتاحة = $0.007 + 3.204$ (نسبة تمويل رأس المال العامل قصير الاجل). وتطبق المعادلة على بقية المصارف التجارية عينة البحث لاستخراج معادلة خط الانحدار لها.

في حين يعبر العمود الثالث من الجدول (٢) عن قيمة الحد الثابت (a) والذي تعني ان هناك وجود لنسبة تمويل رأس المال العامل قصير الاجل بمقدار (3.204) لمصرف الائتمان حتى وان كان مقدار نسبة معدل العائد على الموارد المتاحة يساوي صفراً، وينطبق هذا على باقي المصارف التجارية الاخرى عينة البحث، اما قيمة معامل التغير (b) فقد ظهرت في العمود الرابع في الجدول (٢) والتي تعني ان مقدار التغير في قيمة المتغير المستقل (X1) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى حدوث تغيرات في قيمة معدل العائد على الموارد المتاحة (Y2) في المصارف عينة البحث بمقدار قيمة (b) وكانت قيمها متفاوتة حسب ما يظهره العمود الرابع من الجدول (٢)، اما قيمة معامل التأثير (f) فقد كانت موجبة في جميع المصارف، مما يعني وجود علاقة تأثير بين المؤشرين ولم تكون ذو دلالة معنوية واحصائية في جميع المصارف، لكون قيمة (Sig) مستوى الدلالة المحسوب لها اكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمد بالبحث والبالغ (0.05)، وفي العمود السابع من الجدول (٢) ظهرت نتائج معامل التحديد (R^2) والذي يفسر درجة تأثير نسبة تمويل رأس المال العامل قصير الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة، حيث بلغ اعلى معدل تفسير في مصرف بابل وكان قدره (0.446) والذي يعني ان المتغير المستقل (X1) استطاع ان يفسر (44.6%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y2) وان (55.4%) من التباينات ترجع الى عوامل اخرى، في حين بين العمود الاخير من الجدول (٢) نوع علاقة التأثير فيما اذا كانت معنوية او غير معنوية.

ثانيا: التحليل الاحصائي لعلاقة الاثر لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل (X2) ومؤشرات الربحية المصرفية المعتمدة بالبحث.

لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على "عدم وجود علاقة أثر ذات دلالة معنوية لسياسات تمويل طويل الاجل لرأس المال العامل على الربحية بالمصارف التجارية عينة البحث". والتي تفرعت منها الفرضيات الفرعية الاتية:

- ١- عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على حق الملكية في المصارف التجارية عينة البحث.
- ٢- عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة في المصارف التجارية عينة البحث. لذا سيتم اختبار كل فرضية فرعية على حدة وكما يلي:

١- تحليل اثر نسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على حق الملكية:

لتحقيق الاختبار والتحليل للفرضية الفرعية الاولى المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على حق الملكية في المصارف التجارية عينة البحث. باستخدام الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear) واختبار (f) وظهرت نتائج في الجدول ادناه.

جدول (٣) علاقة الاثر لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل (X2) على معدل العائد على حق الملكية (Y1) للمصارف عينة البحث.

ت	اسم المصرف	a-(Constant)	b	f	Sig	R^2	القرار
---	------------	--------------	---	---	-----	-------	--------

١	مصرف الائتمان	11.967	-0.114	4.381	0.051	0.422	معنوية
٢	مصرف بابل	9.025	-0.102	13.253	0.011	0.688	معنوية
٣	مصرف سومر	3.039	-0.021	0.017	0.901	0.003	غير معنوية
٤	مصرف الخليج	15.841	-0.220	0.645	0.453	0.097	غير معنوية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (spss-V18) وبرنامج (Excel2010).
في الجدول (٣) ومن المعدلات الظاهرة في العمود الثالث والرابع تستخرج معادلة خط الانحدار بين المتغير التابع (معدل العائد على حق الملكية) الذي جرى ترميزه بالرمز (Y1)، والمتغير الرئيسي (نسبة تمويل راس المال العامل طويل الاجل) والذي رُمز بالرمز (X2)، ومعادلة الانحدار الخطي كآتي:

$$Y_1 = a + bX_2$$

وفيما يأتي القيم لمعادلة الانحدار:

م مصرف الائتمان: نسبة معدل العائد على حق الملكية = $11.967 + (-0.114)$ (نسبة تمويل راس المال العامل طويلة الاجل). وتطبق المعادلة على بقية المصارف عينة البحث لاستخراج معادلة خط الانحدار لها.
اما في العمود الثالث من الجدول (٣) فظهرت فيه قيمة الحد الثابت (a) والذي يعني ان هناك وجود لنسبة تمويل راس المال العامل طويل الاجل بمقدار (11.967) لم مصرف الائتمان حتى وان كان مقدار نسبة معدل العائد على حق الملكية يساوي صفراً، وينطبق هذا على باقي المصارف التجارية الاخرى عينة البحث، اما العمود الرابع من الجدول (٣) ففيه ظهرت قيمة معامل التغير (b) والتي تعني ان مقدار التغير في قيمة المتغير المستقل (X2) بمقدار وحدة واحدة (١) يؤدي الى حدوث تغيرات في قيمة نسبة معدل العائد على حق الملكية (Y1) في المصارف عينة البحث بمقدار قيمة (b) وكانت بدرجات متفاوتة وسالبة في جميع المصارف عينة البحث، اما قيمة معامل التأثير (f) فقد كانت موجبة في جميع المصارف، مما يعني وجود علاقة تأثير بين المؤشرين وكانت ذو دلالة معنوية في مصرف الائتمان وبابل فقط، لكون قيمة (Sig) مستوى الدلالة المحسوب له اقل من قيمة مستوى الدلالة المعتمد بالبحث والبالغ (0.05)، اما باقي المصارف عينة البحث فقد كان التأثير غير دال احصائياً، لكون قيمة (Sig) المحسوبة اكبر من مستوى الدلالة المعتمد بالبحث، وفي العمود السابع من الجدول (٣) ظهرت نتائج معامل التحديد (R^2) والذي يفسر درجة تأثير نسبة تمويل راس المال العامل طويل الاجل على التغير في نسبة معدل العائد على حق الملكية، حيث بلغ اعلى معدل تفسير في م مصرف بابل وكان قدره (0.688) والذي يعني ان المتغير المستقل (X3) استطاع ان يفسر (68.8%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y1) وان (31.2%) من التباينات ترجع الى عوامل اخرى. اما قل معدل تفسير فكان في م مصرف سومر اذ بلغ (0.003)، مما يعني ان ما يفسره المتغير (X3) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y1) في هذا الم مصرف هي (0.3%) وان (99.7%) تعود لعوامل اخرى، في حين بين العمود الاخير من الجدول (٣) نوع علاقة التأثير فيما اذا كانت معنوية او غير معنوية.

٢- تحليل اثر نسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة.

لتحقيق الاختبار والتحليل للفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة في المصارف عينة البحث. باستخدام الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear) واختبار (f) ومستوى المعنوية، وظهرت نتائج الاختبار في الجدول (٤) وكما يلي.

جدول (٤) علاقة الاثر لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل (X2) على معدل العائد على الموارد المتاحة (Y2) للمصارف عينة البحث.

ت	اسم المصرف	a-(Constant)	B	F	Sig	R ²	القرار
1	مصرف الائتمان	3.911	-0.007	0.022	0.888	0.004	غير معنوية
2	مصرف بابل	-0.439	0.086	4.828	0.070	0.446	غير معنوية
3	مصرف سومر	-3.506	0.102	0.143	0.718	0.023	غير معنوية
4	مصرف الخليج	1.064	0.128	0.405	0.548	0.063	غير معنوية

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (spss-V18) وبرنامج (Excel2010).
من العمود الثالث والرابع تستخرج معادلة خط الانحدار بين المتغير التابع (معدل العائد على الموارد المتاحة) الذي جرى ترميزه بالرمز (Y2)، والمتغير الرئيسي (نسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل) والذي رُمز بالرمز (X2)، من خلال معادلة الانحدار الخطي التالية:

$$Y_2 = a + bX_2$$

وفيما يأتي القيم لمعادلة الانحدار:

م مصرف الائتمان: معدل العائد على الموارد المتاحة = $3.911 + 0.007$ - (نسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل). وتطبق المعادلة على بقية المصارف عينة البحث لاستخراج معادلة خط الانحدار لها.

في حين يعبر العمود الثالث من الجدول (٤) عن قيمة الحد الثابت (a) والذي يعني ان هناك وجود لنسبة تمويل رأس المال العامل طويل الاجل بمقدار (3.911) لمصرف الائتمان حتى وان كان مقدار معدل العائد على الموارد المتاحة يساوي صفر، وينطبق هذا على باقي المصارف التجارية الاخرى عينة البحث، اما العمود الرابع من الجدول (٤) ففيه ظهرت قيمة معامل التغير (b) والتي تعني ان مقدار التغير في قيمة المتغير الرئيسي (X2) بمقدار وحدة واحدة (١) يؤدي الى حدوث تغيرات في قيمة نسبة معدل العائد على الموارد المتاحة (Y2) في المصارف عينة البحث ولكن بدرجات متفاوتة بمقدار قيمة (b)، اما قيمة معامل التأثير (f) فقد كانت موجبة في جميع المصارف، مما يعني وجود علاقة تأثير بين المؤشرين ولم تكون ذو دلالة معنوية واحصائية في جميع المصارف، لكون قيمة (Sig) مستوى الدلالة المحسوب له اكبر من قيمة مستوى الدلالة المعتمد بالبحث والبالغ (0.05)، وفي العمود السابع من الجدول (٤) ظهرت نتائج معامل التحديد (R²) والذي يفسر درجة تأثير

نسبة تمويل راس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة، حيث بلغ اعلى معدل تفسير في مصرف بابل وكان قدره (0.446) والذي يعني ان المتغير المستقل (X2) استطاع ان يفسر (44.6%) من التباينات الكلية للمتغير التابع (Y2) وان (55.4%) من التباينات ترجع الى عوامل اخرى. في حين بين العمود الاخير من الجدول (٤) نوع علاقة التأثير فيما اذا كانت معنوية او غير معنوية.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات

في ختام البحث توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات استناداً إلى الاطار النظري والتطبيقي للبحث وعلى النحو الآتي:

- ١- يعد موضوع سياسات تمويل راس المال العامل من المواضيع التي تدخل في صلب مهام المدير المالي بالمصارف وان اغلب الدراسات الاكاديمية تؤكد على اهميتها في تعظيم الربحية.
- ٢- يعتمد تمويل عناصر راس المال العامل على المبادلة بين العائد والمخاطرة ومدى تفضيل الادارة المالية لاحدهما، اذ يؤدي احتفاظ المصرف بنسب تمويل قصير الاجل مرتفعة قياسا بالتمويل طويل الاجل الى زيادة ربحيته، نظرا لانخفاض الفائدة المدفوعة عليه. بالمقابل فان زيادة التمويل طويل الاجل يؤدي الى انخفاض ربحية المصرف بسبب الفائدة المرتفعة عليه.
- ٣- أظهرت نتائج التحليل الاحصائي ثبات الفرضية الفرعية الاولى للبحث المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي أشارت الى عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل راس المال العامل في صير الاجل على معدل العائد على حق الملكية في مصرف الائتمان وسومر والخليج، فيما لم تثبت في مصرف بابل.
- ٤- كما بينت نتائج التحليل الاحصائي ثبات الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الاولى والتي تنص على عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل راس المال العامل في صير الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة في جميع المصارف التجارية عينة البحث.
- ٥- في حين أسفرت نتائج التحليل الاحصائي ثبات الفرضية الفرعية الاولى للبحث المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل راس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على حق الملكية في مصرف سومر والخليج ولم تثبت في مصرف الائتمان وبابل.
- ٦- كما بينت نتائج التحليل الاحصائي ثبات الفرضية الفرعية الثانية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الثانية والتي تنص على عدم وجود أثر ذات دلالة معنوية لنسبة تمويل راس المال العامل طويل الاجل على معدل العائد على الموارد المتاحة في المصارف جميعها التجارية عينة البحث.

ثانيا: التوصيات

في ضوء ما تقدم من استنتاجات يمكن وضع مجموعة من التوصيات وكالآتي:

- ١- التركيز على سياسات تمويل رأس المال العامل في المصارف بوصفها موضوعا حيويا واستراتيجيا نظرا لما له من دور كبير في تحديد مزيج التمويل الامثل والذي يحقق لها الربحية المستهدفة.

- ٢- حث المدراء الماليين في المصارف التجارية على التقييم المستمر لسياسات تمويل رأس المال العامل لديهم مما يمكنهم من تصويب الانحراف عن حجم التمويل قصير وطويل الاجل المخطط لعناصر رأس المال العامل بما يضمن تحقيق الاهداف الاساسية لتلك المصارف.
- ٣- دراسة تكلفة التمويل بمصادر التمويل قصيرة الاجل ومقارنتها مع التمويل طويل الاجل ومن ثم اتخاذ القرارات المتعلقة باختيار مزيج التمويل الافضل للمصرف.
- ٤- دراسة وتخطيط الهيكل التمويلي لرأس المال العامل من حيث اختيار مصدر التمويل المناسب الذي يتناسب وسياسة المصرف المتبعة في التمويل والذي يزيد من كفاءة رأس المال العامل.

المصادر:

قائمة المصادر العربية:

١. ابو حمد، رضا صاحب وقُدوري، فائق مشعل، "ادارة المصارف"، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، ٢٠٠٥.
٢. البرزنجي، أحمد محمد فهمي سعيد، "مدخل في الادارة المالية المتقدمة"، الطبعة الاولى، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق - بغداد، ٢٠١٥.
٣. الحريري، محمد سرور، "الادارة المالية الحديثة والمتقدمة"، الطبعة الاولى، دار المنهجية للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٥.
٤. الحياي، وليد ناجي، "التحليل المالي"، الاكاديمية العربية المفتوحة الدنمارك، ٢٠٠٧.
٥. الزبيدي، حمزة محمود "الادارة المالية المتقدمة"، الطبعة الاولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤.
٦. الزبيدي، حمزة محمود، "التحليل المالي لأغراض تقييم الاداء والتنبؤ بالفشل"، الطبعة الثانية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١١.
٧. الشواورة، فيصل محمود "مبادئ الادارة المالية- اطار نظري ومحتوى عملي"، الطبعة الاولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، ٢٠١٣.
٨. العامري، محمد علي أبراهيم، "الادارة المالية الحديثة"، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٣.
٩. الميداني، محمد أيمن عزت، "الادارة التمويلية في الشركات"، الطبعة السادسة، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠١٠.
١٠. بابكر، الجيلي محمد الحسن، "تقويم كفاءة رأس المال العامل واثره على قرارات الاستثمار والتمويل بالمصارف التجارية"، رسالة دكتوراه في فلسفة المحاسبة والتمويل، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٤.
١١. سعيد، عبد السلام لفته، "ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي"، الطبعة الاولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، الاردن، ٢٠١٣.

١٢. عبد، زياد نجم، "الادارة المالية"، الطبعة الاولى، دار الحوراء، بغداد، العراق، ٢٠١٢.
١٣. هندي، منير ابراهيم "الادارة المالية - مدخل تحليلي معاصر"، الطبعة السادسة، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
١٤. ويستون، فرد، وبرجام، يوجين، "التمويل الاداري"، الجزء الاول، ترجمة عدنان داغستاني، و أحمد نبيل عبد الهادي، دار المريخ للنشر والتوزيع، السعودية، ٢٠١٦.

المصادر الأجنبية:

1. Brigham, Eugene F, & Houston, Joel F, "Fundamentals of Financial Management", 12th edition, Cengage Learning, 2009.
2. Gitman, Lawrence, "Principles Of Managerial Finance", Twelfth Edition Prentice – Hall, New York – USA, (2008).
3. Gitman, Lawrence J, & Zutter, Chad J, "Principles of Managerial Finance", Thirteenth Edition, 2012.
4. Greuning, van Greuning, and Bratanovic, Sonja Brajovic, "Analyzing and Managing Banking Risk", A Framework for Assessing Corporate Governance and Financial Risk, Second edition, Printed in the United States of America, 2003.
5. Van Horne, James C, & Wachowicz, John M, "Fundamentals of Financial Management," Pearson Education Limited Edinburgh Gate Harlow Essex CM20 2JE England, 2009.
6. Zala, Virambhai S., "A Study of Productivity and Financial Efficiency of Textile Industry of India", Thesis Submitted to Saurashtra University for the Degree of Doctor of Philosophy (Faculty of Commerce), 2010.